ظاهرة التقييد في القرآن الكريم.

د. سعد حماده

قسم اللغة والأدب العربي - جامعة الشهيد حمّة لخضر-الوادي(الجزائر)

البريد الإلكتروني: hamada.saad64@gmail.com

ملخص بالعربية:

يحاول هذا المقال الوقوف عند شكل من أشكال التقييد النحوي، واستجلاء أبعاده الجمالية في الخطاب القرآني وهو القيد المكاني المضمّن في مُقَيِّدِهِ، والذي يعدّ جزءاً من ظاهرة لغوية طريفة في الخطاب العربيّ عموماً، تجسّدت بشكل معجز في الخطاب القرآني، وهي ظاهرة التقييد بالمضمّن في المقيد أو ما يفضّل بعض اللغويين تسميته بالقيد الإطنابي.

ترجمة الملخص بالإنجليزية:

This article attempts to explain the aesthetic function achieved by the grammatical restriction, focusing on the aesthetic phenomenon that is characteristic of the Arab discourse in general, and technically shows the miracle of the Qur'anic discourse, which is the phenomenon of strict restriction in his hand, which some ancient linguists prefer to call (the Excessive constraint). This means the clarification of the apparent meaning, which does not need to be mentioned except for aesthetic purpose.

الكلمات المفتاحية

القيد؛ المكان؛ التقييد؛ الجمالية؛ الخطاب القرآني

من المتعارف عليه عند اللغويين، أنّ التقييد النحويّ يأتي للحدّ من جموح الدّوال والتّضيق من نطاق التّأويلات الّلامتناهية الّتي قد تتداعى إلى ذهن المتلقّي في حالة إطلاقها. لذلك اقتصر عادة على تلك الدّوال المتّصفة بالعموم، كتقييد النّكرات بالوصف بغرض تخصيصها أو تلك الّتي يكتنفها شيء من الغموض يصعب تفسيره إلّا بالتّقييد كتوضيح المعارف بذلك.

إلا أننا أحياناً، وأثناء تأملنا في بعض التراكيب العربية تصادفنا بعض العناصر المقيّدة رغم استغنائها عن ذلك، كتقييد الحدث بمكانه أو بزمانه المتضمّن فيه أو بأداته- أي وسيلة أدائه - التي تعرف من فعلها لاختصاصها به دون غيرها، وتكثر هذه الظاهرة في الخطاب القرآنيّ. فما تفسير ذلك؟

1- القيد المكانيّ المضمّن في الفعل:

يتكرّر تقييد الفعل بمكانه المضمّن فيه، في عدّة مواضع من الخطاب القرآنيّ، منها قوله تعالى:

[وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا] لقمان: 18. إذ قد يتساءل قارئ هذه الآية الكريمة عن سبب تقييد فعل المشي بمكانه، وهو الأرض، رغم أنّ المتعارف عليه عند الناس، هو أنّ المشي المعتاد لا يكون إلا في الأرض. والإجابة عن ذلك أنّ الغرض من هذا التقييد ليس تحديد المكان، وإلا اعتبر ذلك حشواً مذبذباً، وبلاغة القرآن المعجزة أبلغ من أن تقع في ذلك. ولكن هذا التقييد، إنّما يتضمّن إيماءات وإشارات خفية يُتوصّل إليها بشيء من التدبّر والتأمّل، فد «موقع قوله [في الأرض] بعد [لا تَمْشِ] مع أنّ المشي لا يكون إلا في الأرض هو إيماء إلى أنّ المشي في مكان يمشي فيه الناس كلّهم قويّم وضعيفهم، ففي ذلك موعظة للماشي مرحاً أنّه مسالو لسائر الناس»¹ وهذا يتلقّى المخاطب رسالتين:

أولاهما: ظاهرة في البنية السطحية، وهي التّهي عن التّكبّر والتّعلي على النّاس وتحديد موقف الإسلام من هذه الخلق الذي يبغضه الله عزّ وجلّ.

وثانيتهما: تستنتج من التعمّق في مدلول التّركيب، وتتمثّل في تعريف كلّ مترقّع بمكانته الحقيقية في المجتمع الإنسانيّ، وقطع الطّريق أمام كلّ الأسباب التي يستند عليها لتبرير تميّزه عن الخلق.

وربّما يذهب المتلقّي إلى أنّ الغرض من هذا التّقييد هو الحدّ من الاحتمالات التي قد تتبادر إلى الذّهن، والتي تتعلّق بموضع المشي، كالفضاء أو الماء، وهذا ما يعرف عند البلاغيّين بالاحتراز، والمشّي في هذه المواضع يعدّ من الخوارق، في حين أنّ الاحتراز لا يصحّ إلاّ فيما هو مألوف²، والمشّي على سطح آخر غير الأرض يعدّ مخالفاً للمعتاد، لذلك نجد بعض المفسّرين يذهبون إلى أنّ التّقييد بالأرض إنّما جاء «للتذكير بالمبدأ والمعاد وهو أردع عن المشي مشية الفاجر المتكبّر وأدعى لقبول الموعظة، كأنّه قيل: لا تمش فيما هو عنصرك الغالب عليك، إذ خُلقت منه وإليه

تعود، والذي قد ضمّ من أمثالك كثيرا مشية الفاخر المتكبر.»3 ولعلّ في التذكير بالأرض في سياق الكلام عن تكبر فرعون وطغيانه، ما يؤيد هذا الطرح، ففي تفسير قوله تعالى [مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى] طه55، يذهب سيد قطب إلى أنّ «للتذكير بالأرض هنا مُنَاسَبَةٌ في مشهد الحوار مع فرعون الطاغية المتكبر الذي يتسامى إلى مقام الربوبية، وهو من هذه الأرض وإليها وهو شيء من الأشياء التي خلقها الله في الأرض وهداها إلى وظيفتها»4 ومن خلال هذه الرؤية يتبين لنا أنّ التقييد بالأرض يتضمّن إشارتين:

أ- الإشارة إلى عجز الإنسان عن اختراق الحيّز المكانيّ الذي خلق فيه مهما تعالَى وتكبر، إذ أنّ الله تعالى جعل في الأرض مستقراً للإنسان فلا يمكنه الخروج منها، وإن ترفع عن البقاء فيها. وقد عرض القرآن لذلك صراحة في التعقيب على النهي عن هذا السلوك في موضع آخر.5

ب- الإشارة إلى تجاوز المتكبر للوظيفة التي أوكلت إليه باعتباره إنساناً، وهي تحقيق إرادة الله في الأرض.

وقد يعترض البعض على حصر فعل المشي في الأرض، بالرغم من أنّه يمكن تركيباً تغيير كلمة (الأرض) بكلمات أُخرى مثل (المساجد) أو (الأسواق) أو (التوادي) أو غيرها من المواضع التي يتجمّع فيها الناس، ويكون ذلك مستساغاً من حيث التركيب ومن حيث الدلالة. وبالتالي يكون الاحتراز مبرراً، لأنّه عندئذ يكون متعلّقاً بتلك المواضع، باعتبارها مواضع تجمّع متاحة لاستظهار التميّز، لذلك ذهب بعض المفسرين إلى أنّ تقييد المشي بأنّه في الأرض إنّما جاء «للتنصيص على أنّ النهي عن المشي مرحاً في سائر البقع والأماكن، لا تختصّ به أرض دون أرض».6 فنصّ ذلك على عدم وجود أيّ مبرر يرخّص فيه التكبر والخيلاء، وسدّ الطّريق أمام كلّ من يختلق مبرراته. من ملكية للأرض التي يمشي فيها، أو غير ذلك ممّا يشعره بالرفعة.

ويلمّح الألوسيّ إلى قراءة أخرى لهذا التقييد حين يورد قول بعض المفسرين: «(وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ) التي هي أخطّ الأماكن منزلة.»7 وفي ذلك إشارة إلى تحقير وتقزيم الماشي مرحاً، إذ رغم وضاعة المكان الذي يمشي فوقه، إلّا أنّه يستعظم وجوده عليه، فالحقير في نظر الحقير عظيم كما جاء في بيت المتنبي.8

وربّما تتبادر إلى ذهن المتلقّي مجموعة من الأسئلة تعدّ وجّهة في اعتقادي، وهي: هل تنحصر مظاهر الكبر في أن يمشي الإنسان مرحاً؟ أليس التكلّف في الكلام وتغيير طبيعته،

وكذلك الترفع في معاملة الناس مظاهر لهذه الصفة الشنيعة؟ وبالتالي، هل يحقق تقييد المشي بالأرض بعدا جماليا آخر غير الذي ذهب إليه المفسرون؟ والإجابة عن هذا السؤال هو أنّ اختيار المشي دون غيره، جاء للتوسل به للوصول إلى استعمال كلمة (الأرض) في السياق، وذلك من أجل أن تشكل مع المتكبر صورة كاريكاتورية تثير السخرية من بلادته وخفة عقله، إذ ينسى في غمرة تعاليه وتكبره أنه مخلوق ضئيل إذا ما قيس بحجم هذا الكوكب الشاسع وما يحتويه من مخلوقات حيّة ومظاهر جامدة تفوق حجمه بكثير، ثم إنّ هذا الكوكب يعدّ ذرة صغيرة بالقياس إلى الكون كلّ، وبذلك تنكشف تفاهة المتكبر وبلادة حسّه. وهكذا تتضح القيمة الجمالية لهذا التقييد، ولعلّ لاختيار كلمة (الأرض) دون غيرها من البدائل الممكنة، مثل لا تمش بين الناس، أو في الطرقات... أو غيرها ما يدعم هذا التأويل.

ونقف في سياق معاكس لسياق الحديث عن المتكبر عند تغيير أداة التعدية في موضع آخر، وهو ما يؤيد هذه القراءة، ففي قوله تعالى: (وَعِبَادُ الرَّحْمَانِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا). الفرقان: 63 يُلاحظُ بجلاء أنّ تعدية فعل المشي في هذه الآية الكريمة جاءت بـ (على) التي تفيد الاستعلاء، بخلاف الآيات السابقة، وفي ذلك تشریف لعباد الرحمن ورفع من قدرهم، وهكذا شأن الخطاب القرآني في التمييز بين الرفعة والوضاعة مثل قوله تعالى (قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ). سبأ: 24، فقد «جاء في جانب أصحاب الهدى بحرف الاستعلاء المستعار للتمكّن... وجرى في جانب الضالين بحرف الظرفية... تمثيلا لحالهم في إحاطة الضلال بهم.»⁹ ولهذا فإنّ دلالة التقييد في هذه الآية تتحوّل من السلب إلى الإيجاب إذ «... يكون تقييد المشي بأنّه على الأرض ليكون في وصفه بالهون ما يقتضي أنّهم يمشون كذلك اختيارا وليس عند المشي في الصّعدات أو على الجنادل.»¹⁰ فالمشي على الصّعدات أو الجنادل يستوجب الحذر وهذا ما يجبر الماشي على مشي الهويّنا.

2- القيد المكاني المضمّن في الاسم:

وكما ورد في الخطاب القرآني أفعال مقيّدة بأمكنها المضمّنة فيها- أعني الأفعال-، فإننا نجد أسماء مقيّدة بالأمكنة المضمّنة فيها، كقوله تعالى: (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا). هود: 6 فقد اعتبر بعض المفسرين أنّ هذا التقييد إنّما جاء لمجرد التوكيد¹¹، دون أن يفصلوا في ذكر وجه التوكيد ولا الالتباس الذي أوجبه، إذ أنّ الشائع عند علماء اللغة أنّ وظيفة التوكيد هي «رفع توهم غير الظاهر من الكلام باحتمال التجوّز أو السّهو.»¹² غير أنّ لفظ دابّة

يرفع كلّ توهم بحيث أنّ العلماء اتفقوا على أنّ «كلّ شيء دبّ على وجه الأرض فهو دابة»¹³، فما السرّ في ورود كلمة (في الأرض) رغم أن لفظ (دابة) يغني عنها؟

والإجابة عن ذلك، أنّ سياق الآية يستوجب هذا التقييد، إذ لمّا كان الموضوع متعلّقاً بتقسيم الرزق الذي يجب أن يعمّ جميع المخلوقات، احتيج إلى تأكيد عموم لا توضيح موضع الدبّ، فكانت «زيادة (في الأرض) تأكيداً لمعنى (دابة) في التّصنيف على أنّ العموم مستعمل في حقيقته»¹⁴ لأننا نستعمل العموم أحياناً مجازاً للتعبير عن انتشار الشيء، فنقول مثلاً: خبير سمعه كلّ الخلق، رغم اقتصاره على الجزء، للتعبير عن انتشاره وشيوعه. ومثل ذلك يقال في قوله تعالى: (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ). الأنعام:38.

إذ أنّ «قوله (في الأرض) صفة قصد منها إفادة التعميم والشمول بذكر اسم المكان الذي يحوي جميع الدواب وهو الأرض»¹⁵

وتتأكد لنا هذه القراءة حين نقف عند آيتين استغنى فيهما الخطاب القرآني عن تحديد المكان رغم أنّهما جاءتا بنفس التركيب تقريباً، وهما قوله تعالى:

(مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا). هود: 56

وقوله تعالى:

(وَكَأَيُّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا). العنكبوت: 60

إذ ما يلاحظه المتلقّي بجلاء، أنّ كلّاً منهما اشتمل على قرينة تدلّ على انتفاء العموم، فلفظة «ناصيتها» في الأولى و«كأين» في الثانية تدلّان على أنّ بعض الدواب مستثنى من الحكم، ففي الآية الأولى ينتفي عموم العجز، فليس كلّ دابة عاجزة على تحصيل رزقها، لذلك لم تقيّد بلفظ «الأرض» الذي جاء لتأكيد العموم مثلما لاحظنا، كما أنّ «دواب كثيرة لا نواصي لها فلا يلتئم الأخذ بالناصية مع عموم [ما من دابة]»¹⁶ فبالرغم من أن جميع الدواب خاضعة لحكم، الخضوع لمشيئة الله تعالى، إلا أنّ التمثيل بذات النواصي منها حال دون تأكيد العموم بلفظ (في الأرض) لانتفاء هذه الصفة على بعض دواب الأرض.

ف «الأخذ بالناصية هنا تمثيل للتّمكّن، تشبيهاً بهيئة إمساك الإنسان بناصيته... وإنّما كان تمثيلاً ولكنّه لمّا صار مثلاً، صار بمنزلة: ما من دابة إلا هو متصرف فيها»¹⁷

ومن القيود المضمّنة في المقيد، اسم الموصول وصلته في قوله تعالى: [إِنَّمَا تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ] الحج: 46. فقد قيّدت القلب بموضعه، وهو الصدر رغم إمكانية الاستغناء عن ذلك، فهل هذا يعدّ حشواً؟ إنّ الإجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى شيء من التريث والرؤية، بحيث يتوقف هذا على الوظيفة المنوطة بالقيّد، فإنّ حقّق زيادة في المعنى «فليس من الحشو المذموم، لأنّ حقيقة الحشو هو الذي يكون دخوله في الكلام وخروجه سواء». 18 وأقلّ ما يحقّقه التقييد بـ (التي في الصدور)، على ما قال الزجاج التأكيد كما في قوله تعالى (يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ). وفي قولنا: نظرت بعيني. 19، وأضاف بعض المفسرين وظيفة أخرى إلى جانب التوكيد، وهي نفي المجاز. 20 بحيث أنّ العرب يعبرون عن العقل بلفظ القلب.

«ويفيد هذا الوصف وراء التوكيد تعريضا بالقوم المتحدّث عنهم بأنهم لم ينتفعوا بأفئدتهم مع شدة اتصالها بهم، إذ هي قازة في صدورهم». 21 وهكذا تضمّن التقييد إشارة لطيفة إلى بلاغة الكفار.

والواضح أنّ التأكيد تمّ بطريقتين هما:

أ- نفي العمى عمّا هو متعارف عليه، أي البصر.

ب- أداة الحصر (إنّما)، وهذا ما يدلّ دلالة واضحة على أنّ التركيب هنا لم يستعمل على سبيل المجاز العقلي، إذ أنّ «الذي قد تعورف واعتقد أنّ العمى على الحقيقة مكانه البصر... واستعماله في القلب استعارة ومثل، فلمّا أريد إثبات ما هو خلاف المعتقد من نسبة العمى إلى القلوب حقيقة ونفيه عن الأبصار، احتاج هذا التصوير إلى زيادة تعيين وفضل تعريف ليتقرّر أنّ مكان العمى هو القلوب لا الأبصار». 22

فبالإضافة إلى تأكيد نسبة العمى إلى القلب حقيقة على غير العادة بنفيه عن الأبصار وباستعمال أداة الحصر (إنّما)، جاء التقييد بلفظ (التي في الصدور) لنفي كلّ احتمال للاستعمال المجازي للفظ العمى.

ولو تتبّعنا السياقات القرآنية التي وردت فيها كلمة (قلب) أو كلمة (صدر) وجدنا أنّ الأولى مرتبطة بما يتعلّق بالتفكير والاعتقاد، وأنّ الثانية مرتبطة بما يتعلّق بالمشاعر والتّوايا سيرا على سنة العرب الذين يعبرون بـ (الصدر) عن الإحساس الباطني وبـ (القلب) عمّا يتصل بالنشاط العقليّ من تفكير واعتقاد وإدراك... 23

وانطلاقاً من ذلك، فإنّ للجمع بين اللفظين في هذا السياق القرآني، وتقييد القلب بكونه داخل الصدر- رغم اعتبار ذلك من المسلّمات- بُعْدُهُ الدلالي، إذ يُلمَسُ فيه تلميح للعجز عن الاهتداء إلى الحقيقة إذا حُجِبَت بالنّوايا السيئة والمشاعر المريضة، لأنّ القلب أصبح سجيناً لها، ولعلّ اختيار لفظ الجوف في قوله: (وَمَا جَعَلْنَا لِرِجْلِ مَنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ). الأحزاب: 4، ما يؤيد هذا التفسير، فقد ورد في لسان العرب أنّ «الجوف ما انطبقت عليه الكتفان والعضدان والأضلاع والصُّقلان...»²⁴ وهذا تتجرّد العبارة من أيّ مدلول روحيّ، لما في لفظة (جوف) من إيحاء بالفراغ والغموض، فهي مقتصرة على الجانب الجسديّ الماديّ الذي لا علاقة له بشعور ولا تفكير، لذلك فإنّ القيد المكانيّ في هذه العبارة جاء - حسب رأي الشّيخ ابن عاشور- لـ «تصوير المدلول عليه بالقلب وتجليه للسّامع، فإذا سمع ذلك كان أسرع إلى الاقتناع بإنكار احتواء الجوف على قلبين... وإنّما يكون التّصريح بها تذكيراً بما هو معلوم وتجديداً لتصوّره.»²⁵ وقد تناسب القيد المكاني في الآية الأولى مع نفي الحقيقة العقلية المتمثّلة في القدرة على الإدراك والاتّعاظ، في حين تناسب في الآية الثّانية مع نفي الحقيقة الخلقية الجسدية المتمثّلة في وجود قلب زائد في الجسد خلافاً لأصل الخلقية.

وخلاصة القول إنّ وظيفة القيد المكانيّ المُضَمَّن في مُقَيِّدِهِ في الخطاب القرآنيّ، لا تقتصر على التأكيد، وإنّما يكشف وجهاً من أوجه البلاغة القرآنية التي لا تنتهي طرفاتها، ولا يدرك إعجازها، إذ يحتمل الخطاب ثراءً دلاليّاً، يُدركُ من تحسّس الإيماءات اللغوية الطريفة التي يتضمّنها ذلك القيد في سياقاته المختلفة.

الهوامش:

- (1) الشّيخ الطاهر بن عاشور، التحرير والتّوير، ج 21، (د.ط) دار سحنون للطباعة والنّشر- تونس 1997م ص 167.
- (2) ينظر، أبو الفضل شهاب الدّين السيّد محمود الألوسي البغدادي، روح المعاني، تج/ سيد عمران، دار الحديث- القاهرة، 1426هـ- 2005م، ج 15، ص 104.
- (3) نفسه، ص 104.
- (4) سيد قطب، في ظلال القرآن، ج 4، ط 11، دار الشروق، 1405هـ- 1985م، ص 2339.
- (5) يقول تعالى: (وَلَا تَمْسُ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا).
- (6) المرجع السابق، ص 104.
- (7) نفسه، المجلد 11، ص 118.
- (8) إشارة إلى البيت القائل:

وَتَعْظُمُ فِي عَيْنِ الصَّغِيرِ صِغَارُهَا وَتَصْغُرُ فِي عَيْنِ الْعَظِيمِ الْعُظَائِمُ

- (9) التحرير والتنوير، ج22، ص193.
- (10) نفسه، ج19، ص69.
- (11) ينظر، جلال الدين محمد بن المحلى وجلال الدين بن عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، تفسير الجلالين، ط1، دار الإمام مالك للكتاب- الجزائر، 1429هـ- 2008م ص337.
- (12) أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، رمضان1354هـ، ص287.
- (13) أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة، تحقيق، د\ فائز محمد، ط1، دار الكتاب العربي- بيروت لبنان. 1427هـ- 2006م، ص26.
- (14) التحرير والتنوير، ج12، ص5.
- (15) نفسه، ج7، ص215.
- (16) نفسه، ج12، ص100، 101.
- (17) نفسه، ج12، ص100، 101.
- (18) أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، سر الفصاحة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1402هـ- 1982م، ص157.
- (19) ينظر، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، روح المعاني، تحقيق، سيد عمران، دار الحديث- القاهرة، 1426هـ- 2005م، مج9، ص213.
- (20) ينظر، محمد علي الصّابوني، صفوة التفاسير، ج2، دار الفكر للطباعة والنشر، 1421هـ- 2001م، ص269.
- (21) التحرير والتنوير، ج17، ص290.
- (22) أبو القاسم محمود بن عمران الزمخشري، الكشاف، اعتنى به، محمد السعيد محمد، ط1، المكتبة التوفيقية- القاهرة، 2012م، ج3، ص161.
- (23) ينظر التحرير والتنوير، ج4، ص139.
- (24) ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله على الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، مادة (جوف) ص728.
- (25) السابق، ج21، ص256.